

استراتيجية تحقيق مشروع عقيدة الوطن الأزرق

"دراسة في المضمون والأهداف والوسائل"

Strategy for achieving the Blue Homeland Doctrine Project

« a study in content, objectives and means »

سعيد عبد الحميد*، مخبر التنمية المستدامة والحكم الراشد في جنوب المتوسط، جامعة باجي مختار

- عنابة -

abdelhamid.said@univ-annaba.org

سلوى بن جديد، جامعة باجي مختار - عنابة -

Sa2loua@yahoo.fr

تاريخ إرسال المقال: 2023/09/24 تاريخ قبول المقال: 2023/11/26 تاريخ نشر المقال: 2023/11/30

الملخص:

تحاول هذه الورقة الخوض في استراتيجية تحقيق عقيدة "الوطن الأزرق" على أرض الواقع، خاصة بعد الإنجازات التي حققتها تركيا في المجالات الاقتصادية والسياسية وفق منظور العمق الاستراتيجي لداوود أحمد أوغلو، مما جعل الأكاديميين في جميع أنحاء العالم يعترفون للنظام السياسي التركي في فترة حكم حزب العدالة والتنمية، بالاهتمام بالأدعة والفكر الاستراتيجي الخادم لمصالح تركيا والنابع من مفكرين أتراك. في إطار هذا الاهتمام جاء تركيز السياسة الدفاعية على عقيدة "الوطن الأزرق" التي أسس لها رئيس أركان البحرية التركية، جهاد يايجي (yayci Cihad)، وطورها في عام 2006 الأدميرال سيم غوردنيز (Cem Gürdeniz)، والتي تطالب بمنطقة واسعة النطاق في البحر المتوسط بين ليبيا واليونان، والتي من شأنها أن تغير في الاستراتيجيات التي تبنتها تركيا خلال الفترة الأولى من حكم حزب العدالة والتنمية، من التصفير للمشكلات وحسن الجوار إلى عداء وتصادم مع الدول المجاورة في حوض البحر الأبيض المتوسط.

الكلمات المفتاحية: عقيدة الوطن الأزرق، تركيا، المنطقة الاقتصادية الخالصة، البحر الأبيض المتوسط.

Abstract:

This paper attempts to delve into the strategy of achieving the Blue Homeland Doctrine Project, especially after Turkey's achievements in the economic and political spheres according to the strategic depth perspective of Dawooglu, making academics around the world recognize Turkey's political system with interest in brains and strategic thinking stemming from Turkish thinkers serving Turkish interests. This success led to attention again to the creed of the blue homeland s Navy Chief of Staff, Jihad Yaiji and developed in 2006 by Admiral Sim Gordenez, claiming a wide area in the Mediterranean between Libya and Greece has changed Turkey's strategies since the AKP came to power, From whistling problems and good neighbourliness to hostility and clash with neighbouring Mediterranean countries.

Key words: Blue Homeland Doctrine, Turkey, Exclusive Economic Zone, Mediterranean Sea.

مقدمة:

تم الترويج لعقيدة الوطن الأزرق على نطاق واسع من قبل المسؤولين والأكاديميين ووسائل الإعلام الأتراك، واكتسبت دعماً كبيراً في أوساط الجمهور التركي، كونها تعبر عن مفهوم جيوبوليتيكي ولد من رحم الدولة العثمانية، قام النظام السياسي التركي بتطويره من أجل أن يصبح حقيقة سياسية ومشروعاً ملموساً يعمل على الدفاع عن أمن تركيا في المناطق الحدودية، التي تراها تركيا منطقتها الاقتصادية الخالصة.

كما يعد موقع تركيا وجهة للمهاجرين غير الشرعيين واللاجئين، باعتباره بوابة آسيا وإفريقيا على أوروبا، وبذلك فتركيا بحاجة أيضاً إلى تأمين حدودها البحرية من التهديدات الخارجية، مثل الإرهاب والتخريب والقرصنة والهجرة غير الشرعية، خاصة في السنوات الأخيرة، ومما لا شك فيه أن عقيدة "الوطن الأزرق" تسعى إلى ضمان احترام وحماية الحدود البحرية لتركيا، وسلامة أراضيها وعدم انتهاك سيادة الدولة من قبل الدول الأخرى أو الجهات الفاعلة من غير الدول، والتصدي للتهديدات الأمنية التي تهدد حدود تركيا البحرية.

وفي هذا الإطار يمكن طرح سؤال مركزي يعالج إشكالية دراستنا هو: فيما تتمثل أهم أهداف وآليات ووسائل استراتيجية تركيا لتحقيق مشروع عقيدة "الوطن الأزرق" على مستوى المنطقة البحرية شرق المتوسط؟

وسنحاول لمعالجة الإشكالية اختبار **الفرضية** التالية: تهدف تركيا إلى بسط نفوذها على المنطقة التي تراها مجالها الاقتصادي الخالص، معتمدة تارة على التعاون والاحتواء وتارة أخرى على التهديد.

ومن شأن اختبار الفرضية أن يسمح بتحقيق **الأهداف البحثية** التالية:

- التعرف على مضمون عقيدة الوطن الأزرق ومقارباتها المعتمدة من قبل صناع القرار الأتراك.
- تحقيق فهم واسع - على ضوء عقيدة "الوطن الأزرق" - بخلفيات ودوافع الموقف التركي في النزاع على بحر إيجه بين تركيا واليونان.
- معرفة من ماذا تستمد تركيا مشروعيتها في المطالبة بمنطقة واسعة في البحر المتوسط بين ليبيا واليونان.
- إدراك الأبعاد الجيوسياسية والاقتصادية لأزمة المياه في منطقة الشرق الأوسط، وفي الدول العربية منها على وجه التحديد، خاصة بعد الانخراط التركي في ليبيا.
- وسنعرض لموضوع البحث من خلال المحاور التالية:
- الإطار المفاهيمي لعقيدة "الوطن الأزرق"
- الأدوات والوسائل المتاحة لتحقيق مشروع عقيدة "الوطن الأزرق"
- تحديات تنفيذ استراتيجية "الوطن الأزرق"

1- الإطار المفاهيمي لعقيدة الوطن الأزرق

تعتبر عقيدة "الوطن الأزرق" مفهوما جيوبوليتيكيا يطمح إلى السيطرة على مجال بحري واسع النطاق، ويولي لها ضباط الجيش التركي خاصة منهم ضباط القوات البحرية أهمية كبرى، ويدعون الحكومة التركية إلى الانخراط وتبني هذه العقيدة من أجل بسط السيادة على الأقاليم البحرية المجاورة، أو "المنطقة الاقتصادية الخالصة" كما يحلو لهم تسميتها.

1.1- مفهوم عقيدة "الوطن الأزرق"

"الوطن الأزرق"، أو كما يطلق عليه باللغة التركية "مافي فاتان" (MAVI VATAN)، هو مصطلح شائع في الحياة السياسية التركية، يعبر عن مطالب أنقرة البحرية في شرق البحر الأبيض المتوسط، وفي الجرف القاري، ومن أهم المطالب التي تتضمنها وتسعى إليها هذه عقيدة "الوطن الأزرق" هي السيطرة على الكميات الهائلة من الغاز الطبيعي الموجودة شرق سواحل جزيرة قبرص، التي تراها تركيا بأنها منطقتها الاقتصادية الخالصة.¹

يرى إلهان أوزجيل (ILHAN OZGIL) بأن عقيدة "الوطن الأزرق" هي خيار سياسي تتبناه الدولة، ولد من رحم الدولة التركية القديمة التي طالما كانت تحت تهديد السوفييات والشيوعية خلال الحرب الباردة، ومن الغرب بعد نهايتها، لذلك توجب حسبه الدفاع عن أمن تركيا على طول المناطق الحدودية بتنفيذ مشروع عقيدة "الوطن الأزرق".²

يشير مضمون عقيدة "الوطن الأزرق"، إلى مفهوم استراتيجي يركز على الأمن البحري الجيوسياسي لتركيا ومصالحها في شرق البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود وبحر إيجه، وتؤكد هذه العقيدة، التي حظيت باهتمام كبير في السنوات الأخيرة من الأكاديميين والساسة الأتراك على ضرورة ترسيم الحدود البحرية للبلاد، وحمايتها من التهديدات الخارجية، ومن ثمة استغلال الموارد والعمل على استكشافها في المناطق البحرية الخاضعة لسيطرتها.

2.1- مصادر عقيدة "الوطن الأزرق"

ترتبط جذور عقيدة "الوطن الأزرق" بتاريخ تركيا وتقاليدها الجيوبوليتيكية في مناطق شرق البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود وبحر إيجه. لقد كان لتركيا تاريخ لا يستهان به في مجال القوة البحرية، خاصة في عهد الإمبراطورية العثمانية التي سيطرت على جميع البحار المذكورة سالفاً، مما حرك بشكل كبير لدى المسؤولين والأكاديميين الأتراك الرغبة لاستعادة أمجاد الماضي من خلال الترويج لعقيدة "الوطن الأزرق"، خاصة وأنها تتماشى مع المصالح التركية في البحث عن موارد الطاقة في شرق البحر الأبيض المتوسط، ورغبتها في توسيع نفوذها في المنطقة، ويمكن تحديد جذور ومصادر العقيدة فيما يلي:

1.2.1- إرث الإمبراطورية العثمانية: عرف تاريخ البحرية في زمن الإمبراطورية العثمانية العديد من الانتصارات والبطولات، حيث عملت الإمبراطورية على تطوير الأساطيل وابتكار تقنيات مختلفة على يد أبرز

قادة وسلاطين الدولة العثمانية، التي ساعدها هذا الأمر على التوسع ووسط نفوذها وعلى حماية حدودها البحرية، وعلى التصدي لمختلف الهجمات التي هددتها، فأحكمت قبضتها على مياه المتوسط وبحار أوروبا وبعض الممرات المائية في إفريقيا وآسيا.³

وكانت القوة البحرية في زمن الإمبراطورية العثمانية تعرف باسم "الأسطول العثماني" الذي تعود أسباب نشأته إلى رغبة الدولة العثمانية في ذلك الوقت في القضاء على أسطول جمهورية البندقية، التي كانت تشكل تهديدا لها، لتعارض أهدافهما في المنطقة آنذاك، حيث أدركت الدولة العثمانية أنها لن تستطيع هزيمة جمهورية البندقية دون سلاح بحري، فبذلت قصارى جهدها على إنشاء أسطول تنافس به هذه الجمهورية، فاستقطبت أمهر الصناع والمهنيين في هذا المجال، وكان معظمهم من شمال إفريقيا والبلقان، فعملوا جميعا على إنشاء الأسطول العثماني، الذي وصل إلى ذروة قوته في القرن السادس عشر، وأصبح في ذلك الوقت أحد أكبر وأقوى الأساطيل البحرية في العالم. لقد كان مجهزا بمجموعة من السفن التجارية والحربية، منها الشراعية والمجدافية، والصغيرة والكبيرة، وتعددت أنواعها.⁴

وكان أسطول "البحر الأبيض المتوسط" العثماني مسؤولاً عن حماية المصالح العثمانية في البحر الأبيض المتوسط لا غير، بينما كان أسطول البحر الأحمر يركز على حماية طرق التجارة في البحر الأحمر والمحيط الهندي.

كانت طموحات الدولة العثمانية في أن تتوسع وتسيطر على المواقع الإستراتيجية لتعزيز نفوذها العالمي، فساعد هذا الإرث الجيوبوليتيكي الأتراك حالياً على تبني استراتيجيات توسعية، بالاعتماد على القوة البحرية لتلعب أدواراً مهمة في الأنشطة العسكرية والتجارية، فتبلورت مؤخراً في هذا الإطار عقيدة "الوطن الأزرق" وتطورت إلى مشروع جيوبوليتيكي للدولة التركية، وُضعت له استراتيجية بأهداف محددة ووسائل لتحقيقها.

2.2.1-قيادة القوات البحرية للجيش التركي: تكمن المهام الرئيسية للقوات البحرية التركية في حماية المياه الإقليمية التركية، مثل الموانئ والمنصات البحرية، وإجراء المراقبة البحرية وجمع المعلومات الاستخبارية، وإبراز القوة التركية في مناطق شرق البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود وبحر إيجه، كما تسعى أيضاً إلى لعب أدواراً في عمليات حفظ السلام الدولية والبعثات الإنسانية، وهذا يدخل ضمن ما تريد تركيا أن تظهره للعالم دائماً، حول مدى التزامها بالأمن الإقليمي والعالمي.

يرى العديد من الكتاب أن المروج الرئيسي لفكرة عقيدة "الوطن الأزرق" هو رئيس أركان البحرية السابق جهاد يايجي (CAHIT YAYCI) إلا أن وسائل الإعلام التركية لم تتكلم عنه،⁵ مقارنة بالادميرال سيم غوردينيز (CEM GÜRDENİZ) الذي شغل في وقت سابق منصب رئيس الوحدة المسؤولة عن خطط وسياسات تركيا البحرية عام 2006، الذي تعتبره وسائل الإعلام التركية أول من استخدم مفهوم "الوطن الأزرق"، وكان

يعني به المناطق البحرية التي تمتلك فيها تركيا حقوق سيادة ونفوذ، ويقصد بها المياه الإقليمية المجاورة، أي شرق المتوسط، والبحر الأسود، وبحر إيجه.⁶

وقضى الأدميرال غوردينيز فترات طويلة من حياته المهنية في العمل على عدة سفن حربية في القوات التركية، بالإضافة إلى تحصيله على خبرات أخرى على رأس هرم جيش الناتو، وكذلك عمل في الولايات المتحدة الأمريكية، بما في ذلك سنوات الإقامة في كلية الدراسات العليا البحرية هناك، الأمر الذي جعله يتأثر بالقوة البحرية الأمريكية ويؤلف العديد من الكتب حول مواضيع مختلفة تتعلق بالجيش. وحافظ على حضوره بوسائل الإعلام التركية حتى بعد تقاعده، متمسكا بموقفه، وداعيا إلى تعزيز المصالح التركية ببناء علاقات أعمق مع روسيا والصين، لتكون بمثابة الحصن ضد ما أسماه بـ"القوى الإمبريالية" في الغرب.⁷

3.2.1- تداعيات خطة الأمم المتحدة لإعادة توحيد قبرص: كانت لخطة الأمم المتحدة لإعادة توحيد قبرص، التي تم تقديمها رسمياً من قبل الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك كوفي عنان في عام 2002، المعروفة أيضاً باسم "خطة عنان"، آثار كبيرة على الجزيرة والمنطقة الأوسع، حيث هدفت إلى إعادة توحيد جزيرة قبرص المقسمة منذ عام 1974، إلى اتحاد كونفدرالي يتكون من منطقتين وطائفتين، الأمر الذي أعاد تركيا للتفكير بجد في تعزيز قوتها العسكرية من أجل الاعتماد عليها كأحد الحلول مادامت الجهود الدبلوماسية لم تأت بثمارها.

تنص خطة عنان على إعادة توحيد قبرص وإقامة اتحاد كونفدرالي بين القبارصة الأتراك واليونانيين في الجزيرة وتسعى للحفاظ على التوازن بين المجموعتين رغم الفارق العددي بينهما (625 ألف قبرصي يوناني في مقابل 200 ألف قبرصي تركي)، ويسمح لكل من تركيا واليونان بالإبقاء على قوات فيها،⁸ وتجدر الإشارة إلى أن رجب طيب أردوغان وحزب العدالة والتنمية كانا عازمين على الاقتراب من الاتحاد الأوروبي وتسوية النزاعات مع اليونان، وأيدا خطة عنان لإعادة توحيد قبرص، لكن بعض الضباط الأتراك القوميين كانوا يخشون التضحية بالمصالح الوطنية التركية البحرية مقابل عضوية افتراضية في الاتحاد الأوروبي، مما أدى إلى ظهور تيار فكري يحمل مطالب إقليمية طموحة، وبالتالي برزت "مافي فاتان" عقيدة "الوطن الأزرق"، في الساحة السياسية التركية،⁹ ومن ثمة تبنت الحكومة التركية رؤيتها ومطالبها، فكانت نقطة تحول رئيسية في السياسة الخارجية التركية تبنى فيها أردوغان الوسطية بين أعضاء الحزب الذي ينتمي إليه "حزب العدالة والتنمية" وضباط البحرية مؤيدي عقيدة الوطن الأزرق، خاصة وأن المجتمع القبرصي اليوناني رفض خطة عنان، وبالتالي أدركت تركيا أن استمرار تقسيم الجزيرة سيتواصل، وله تداعيات أوسع على المنطقة، لأن الرفض من طرف اليونان، يعني تقويض الجهود الدبلوماسية الرامية إلى تحقيق المصالحة بين الطائفتين، وبالتالي قد تبرز القوة العسكرية كأحد أهم الوسائل الرادعة في الصراع بين الطائفتين، لذلك تجدها تركيا فرصة للنهوض بعقيدة "الوطن الأزرق" وتطويرها.

3.1-أهداف عقيدة "الوطن الأزرق"

لطاما كانت تركيا حازمة في السعي وراء تحقيق أهدافها المتعلقة بمياهاها الإقليمية خاصة فيما يتعلق بالسيطرة على الجزر الرئيسية وفي بحر إيجة على وجه التحديد، وهذا ما أدى إلى تطور النزاع التركي اليوناني، واعتبرتها اليونان والعديد من الجهات الفاعلة بأنها تجاوزات خطيرة من الجارة تركيا، واعتداء على السيادة الوطنية اليونانية.

وتعد عقيدة "الوطن الأزرق" أحد المفاهيم الاستراتيجية التي طورتها الحكومة التركية، بهدف تعزيز وحماية مصالحها في مناطق بحرية شرق البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود وبحر إيجة، تشمل أهدافها ما يلي:

1.3.1-إقامة وحماية سيادة الدولة الكبرى: صرح الأدميرال التركي سيم غوردينز لصحيفة تو فيما (TO

VIMA) اليونانية، أن عقيدة "الوطن الأزرق" تهدف إلى خلق رؤية عالمية لتركيا.¹⁰

واستنادا إلى ذلك فإنه يعني أن تركيا تسعى إلى استعادة الإرث العثماني، ونلمس هذا في نشاطات الدولة التركية التي تحاول إعادة الاعتبار إلى الإمبراطورية العثمانية من خلال بناء المتاحف التي تذكر بالعصر الذهبي العثماني مثل متحف التاريخ بانوراما الذي تم افتتاحه في 2009، والإكثار من الاحتفالات الرسمية المتعلقة بأحداث وشخصيات مرتبطة بالتاريخ العثماني، وتسمية مشاريع عملاقة بأسماء هاته الشخصيات... الخ، وغيرها من الممارسات التي تؤكد أن تركيا تخطط لاستعادة عظمة الإمبراطورية العثمانية من خلال ما أصبح يعرف على المستوى السياسي بـ "العثمانية الجديدة" التي تهدف لتحقيق أهداف أيديولوجية وبراغماتية.¹¹

ومن هذا المنطلق فإن عقيدة "الوطن الأزرق" تهدف إلى تعزيز وحماية مصالح تركيا من خلال السيطرة على مناطق بحرية شرق البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود وبحر إيجة، ومن ثمة بسط نفوذ الدولة الكبرى على الأقاليم المجاورة، وتحقيق صعود سريع ومكانة لها في نظام دولي جديد دائم التغير.

وبذلك يدخل الهدف الاستراتيجي لتحركات تركيا في رأينا، في إطار النسق العقائدي والسياسي التاريخي لهذه الدولة، والتي كشف عنها النائب في البرلمان التركي ميتين غولونك (METIN GOLONK) عن الحزب الحاكم، من خلال الدعوة إلى إقامة "تركيا الكبرى" التي تضم، بحسب قوله، "معظم شمال اليونان وجزر بحر إيجة الشرقية، ونصف بلغاريا وقبرص، ومعظم أرمينيا، ومناطق واسعة من جورجيا والعراق وسوريا"¹²، وهذا ما تعتبره دراستنا اعترافا من غولونك بأن تركيا تريد السيطرة على سوريا، والبحر الأبيض المتوسط، وأفريقيا من خلال عقيدة "الوطن الأزرق"، لأن العقيدة تشكلت من خلال الطموحات الجيوبوليتيكية الكبيرة لتركيا، وبحثها الدؤوب عن القوة ومصادرها.

كما يعد الموقع الاستراتيجي لتركيا باعتباره بوابة أوروبا على آسيا وإفريقيا، وجهة للمهاجرين غير الشرعيين واللاجئين، خاصة من الدول المجاورة التي أنهكتها الحروب الأهلية، وبذلك فتركيا بحاجة أيضا إلى

تأمين حدودها البحرية من التهديدات الخارجية، مثل الإرهاب والتخريب والقرصنة والهجرة غير الشرعية، خاصة في السنوات الأخيرة، ومما لا شك فيه ان عقيدة "الوطن الأزرق" تسعى إلى ضمان احترام وحماية الحدود البحرية لتركيا، وسلامة أراضيها وعدم انتهاك سيادة الدولة من قبل الدول الأخرى أو الجهات الفاعلة من غير الدول، والتصدي للتهديدات الأمنية لحدود تركيا البحرية، بما في ذلك الإرهاب والقرصنة والتخريب.

2.3.1- حماية المنطقة الاقتصادية الخالصة: بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام 1982، فإنه يحق للدول الساحلية إنشاء المنطقة الاقتصادية الخالصة على امتداد 200 ميل بحري (370 كيلومتراً) من خط الساحل، فضلاً عن تنظيم الأحكام الخاصة بالجرف القاري والذي قد يمتد إلى 350 ميل بحري ابتداء من خط الساحل.¹³ حيث تتمتع هذه الدول بحقوق خاصة في استكشاف واستخدام الموارد البحرية، بما في ذلك مخزونات الأسماك والنفط والغاز، وتعد تركيا أحد الدول الموقعة على هاته الاتفاقية (UNCLOS).

فيما تطالب تركيا بمنطقة اقتصادية أوسع، وتجادل بأنه ينبغي أن يكون لها حصة أكبر من الأراضي والموارد البحرية في شرق البحر الأبيض المتوسط وبحر إيجه. وتستند تركيا شرعيتها في مطالبتها المتعلقة بالمنطقة الاقتصادية الخالصة (EEZ) في شرق البحر المتوسط من عدة عوامل، تتجسد في الاتفاقيات وقانون البحار نفسه، وموقعها الجغرافي، وماضيها التاريخي، ومصالحها الاقتصادية، كمايلي:

1.2.3.1- الاتفاقيات: تبرر تركيا تواجدها في منطقة شرق المتوسط باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وفقاً لمنظورها ولرؤيتها الخاصة، على سبيل المثال يري البروفسور محمد بيرسلي أوغلو (Bersley Mohamed Oglu) رئيس قسم الطاقة المستدامة في جامعة الاقتصاد بولاية إزمير أن "المنطقة التي تتواجد فيها سفينة «أوروج ريس» التركية قبالة سواحل جزيرة مياس، التي أوكلت لها مهمة التفتيش عن موارد الطاقة، تبتعد عن الخط الأساس لليونان بمسافة 850 كيلو متراً، بينما تبعد عن تركيا بمسافة 2 كيلو متر فقط"، وبذلك تكون تركيا حسب رؤيتها الخاصة، هي المحقة من وجهة نظر القانون الدولي.

إضافة إلى ذلك تحتاج تركيا باتفاقية لوزان المبرمة سنة 1923، التي تنص على وجوب استفادة تركيا من بحر إيجه بشكل عادل.¹⁴ بالإضافة إلى اتفاقية باريس 1947 التي نصت على عدم تسليح الجزر، لكن اليونان أخلت ببنود هذه الاتفاقية، وقامت بتسليح الجزر، مبررة ذلك بأن الظروف التي كُتبت فيها هذه الاتفاقيات قد تغيرت، وأنه من حقها تسليح الجزر.¹⁵ الأمر الذي لم تتقبله تركيا وبناء عليه تجادل بأن مطالبتها مشروعة في المنطقة، مستشهدة بعدة معاهدات واتفاقيات، بما في ذلك معاهدة لوزان ومعاهدة باريس، لدعم مطالباتها في شرق البحر المتوسط.

2.2.3.1- العامل الجغرافي: تجادل تركيا بأن الجرف القاري لبحر إيجه هو امتداد طبيعي لأراضيها، وأن الجزر الشرقية لبحر إيجه، ما هي إلا نتوءات تابعة للجرف القاري التركي، ولذلك فإنه من حقها رسم حدودها القارية، حتى منتصف بحر إيجه، مستندة في ذلك إلى حقها في الجرف الطبيعي لهضبة الأناضول، وعلى هذا فإن الجرف القاري التركي سيصل إلى عدد من الجزر الموجودة غرب اليونان في بحر إيجه،

والتي تعتبرها هذه الأخيرة من حقها، خاصة وأن تركيا، تعتبر أن الجزر اليونانية، القريبة من الساحل التركي، ليس لها جرف قاري، بل هي مرتفعات تقع ضمن الجرف القاري التركي.¹⁶

وتماشيا مع ما تم ذكره، ووفقا لوجهة نظر تركيا، فإن ساحل بحر إيجه أطول من المسافة بين خط الساحل الرئيسي والجزر البحرية، لذلك ترى تركيا انه يجب منحها حصة أكبر من الأراضي والموارد البحرية في المنطقة، لتكون منطقتها الاقتصادية الخالصة.

3.2.3.1- الماضي التاريخي: يمتد التواجد التركي في شرق البحر المتوسط إلى الدولة العثمانية، التي سيطرت على المنطقة لعدة قرون، وبنيت فيها أسطولا تفوق على أساطيل الدول الكبرى في ذلك الوقت، وأثبت أنها تمتلك الكثير من مقومات الدولة البحرية.¹⁷ ويبلغ عدد الجزر التي تثير الخلاف بين تركيا واليونان 12 جزيرة، كانت كلها خاضعة لسيطرة الدولة العثمانية زهاء 400 سنة، وبعد ذلك احتلت اليونان رفقة إيطاليا خلال الحرب العالمية الأولى مدينة أزمير التركية وأجزاء أخرى من أراضي الدولة العثمانية، وبسطت الدولتان نفوذهما على العديد من جزر بحر إيجه القريبة من السواحل العثمانية، بدعم من القوى الأوروبية على رأسها بريطانيا، وفرنسا، وروسيا، والنمسا والمجر، بموجب معاهدة لندن عام 1913. فيما انتقلت الجزر التي سيطرت عليها إيطاليا إلى ألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية، ثم افتك البريطانيون هذه الجزر من الألمان وسلموها بدورهم إلى اليونان.¹⁸

لذلك تخاطب تركيا المجتمع الدولي بما فيه اليونان، وتطالبه بأن يلقي نظرة على التاريخ، والذي سيجدون فيه ان هذه الجزر تعود إلى الدولة العثمانية، التي تعد تركيا الوريث الشرعي لها.¹⁹ وعلى إثر هذا زاد اهتمام تركيا بالمنطقة المتنازعة عليها لتسد احتياجاتها من الطاقة والصيد البحري...الخ.

وهكذا تجادل تركيا بأنه يجب أن يكون لها حصة من الموارد في المنطقة البحرية شرق المتوسط والتي تتناسب مع ساحلها ومصالحها المشروعة الأخرى في المنطقة، وترجّح إلى عقيدة "الوطن الأزرق" التي تهدف لتعزيز وحماية المنطقة الاقتصادية الخالصة لتركيا في منطقة شرق المتوسط، ليتسنى لها الوصول إلى موارد الطاقة البحرية وطرق التجارة البحرية والممرات المائية الاستراتيجية.

4.2.3.1- تعزيز القدرات البحرية لتركيا: عند التكلم عن القوة العسكرية التركية لا بد من الإشارة إلى أن ثقافة بناء قوة عسكرية لدى الساسة الأتراك والشعب التركي تمتد الى الموروث التاريخي العثماني إذ شهدت الدولة العثمانية تطور تكنولوجيا عسكري مهم،²⁰ هذا التاريخ الطويل من بناء السفن والتقاليد البحرية القوية، يعتز به الأتراك اليوم ويفتخرون، ويعملون بدافع منه على تطوير العديد من الصناعات المحلية الخاصة بالقوات البحرية وتجهيزها بأحدث الوسائل.

تسعى عقيدة "الوطن الأزرق" إلى تحديث القوات البحرية لتركيا بأحدث وأقوى الوسائل وتطوير قدراتها، لتقوم بدور حيوي في الدفاع عن سيادة تركيا وأمنها، إذ تتكون القوات البحرية من مجموعة متنوعة من السفن والغواصات، بالإضافة الطيران البحري، مثل المروحيات والطائرات ذات الأجنحة الثابتة محلية الصنع.

وخلال سنة 2022 تم وضع أول سفينة استخبارات تركية محلية الصنع من طراز "تي.سي.جي يوفوك" (TCG UFUK)، تحت تصرف القوات البحرية التركية، بالإضافة إلى الاتفاق والعمل على تطوير غواصتين جديدتين تتمثلان في كل من "أوروك رايس" (ORUC REIS) و"سلمان رايس" (SELMAN REIS)، وأيضا العمل على تسريع مشاريع تتعلق بالمركبات البحرية المسيرة، أبرزها مركبة "أولاق" (ULAQ) و"سالفو" (SALVO)، و"سنجر" (SANCAR)، و"مير" (MIR)، و"الباتروس" (ALBATROS)، و"مارلين" (MARLIN).²¹ بالإضافة إلى تزويد البحرية التركية بقدرات جديدة ومعدات متطورة، كالغواصات، وأنظمة طيران بحرية متقدمة مضادة للغواصات، وسفن استخبارات إلكترونية، وفرقاطات حربية مضادة للطائرات، وسفن هجوم برمائية، وهكذا عرفت الصناعات الدفاعية المحلية في تركيا ازدهارا كبيرا.²² وهذه الصناعات التي تتمتع بتكنولوجيا حديثة، وخدمات عديدة، تعد ضرورية للقوات البحرية التركية حيث يمكنها ان تنشئ أسطولاً بحرياً قوياً وتحافظ عليه.

كما يعد الاتفاق مع ليبيا في ديسمبر 2019، نتاج لعقيدة "الوطن الأزرق" التركية، حيث وقعت أنقرة مذكرة تفاهم مع ممثلي حكومة طرابلس، تتضمن رسم حدوداً بحرية توسعية متبادلة بين الدولتين، الحدث الذي اعتبره الوسط السياسي التركي انتصاراً لعقيدة "الوطن الأزرق"،²³ لأن هذا الاتفاق يُمكن تركيا من توسيع نفوذها على منطقة بحرية ضخمة عبر نصف شرق البحر الأبيض المتوسط.

كما يمكننا بعقيدة "الوطن الأزرق" فهم وتفسير اهتمام تركيا بمنطقة القرن الإفريقي، حيث أنشأت قاعدة عسكرية لها في الصومال - لأهميتها الجيوستراتيجية - تُمكنها من حراسة بحر العرب والبحر الأحمر، والمحيط الهندي، حيث يشترك الصومال مع اليمن في الإطالة المباشرة على خليج عدن، ومضيق باب المندب من الجهة البرية، حيث استطاعت تركيا ان تستفيد من الصراعات التاريخية الطويلة الممتدة على قرون من الزمن إلى يومنا هذا في هذه المنطقة بهدف السيطرة عليها²⁴، وأوجدت لنفسها موطئ قدم. وهدف السياسة التركية من هذا - من وجهة نظرنا - ليس التواجد من أجل التواجد، بل السعي إلى أهداف أكبر، تتمثل في التوسع والسيطرة، وإيجاد منافذ لتحصيل الثروة والتأثير في الساحة الدولية، وتغيير موازين القوى.²⁵

5.2.3.1- تصفير المشاكل مع دول الجوار: تكلم العديد من الأكاديميين والإعلاميين على ان شعار "صفر مشاكل مع الجيران" هي سياسة تتبناها تركيا مع جيرانها، وتم التوصل في العديد من البحوث إلى ان تركيا تُروّج لهذا الشعار فقط، دون تطبيقه على ارض الواقع، لكننا نرى في الحقيقة أن شعار "صفر مشاكل" مع الجيران تفهمه تركيا بغير مفهوم الآخرين له، وهو هدف لديها، تسعى الى تحقيقه بتوظيف عدة استراتيجيات تبنتها الحكومة التركية بزعامة حزب العدالة والتنمية.

تعمل تركيا على رسم سياستها الخارجية استنادا إلى مفهوم "صفر مشاكل مع الجيران"، وتولي أهمية كبيرة لرؤية "النتائج الإيجابية" لهذه السياسة في محيطها القريب، ومن هذا المنطلق فإن مقولة "صفر مشاكل" مع الجوار، تعتبر شعارا تلخص تطلعات تركيا مع الدول التي تجمعها معها حدود مشتركة، لأنها تدرك جيدا

ان مقارنة "صفر مشاكل" هي عبارة عن هدف ورؤية مثالية من غير الممكن ان تتحقق في وقت قصير، خاصة وان المنطقة التي تتواجد فيها تركيا لها تاريخ مليء بالمشاكل والنزاعات، لذلك فان تركيا ترغب في إزالة كافة المشاكل من علاقاتها مع الدول المجاورة لها أو على الأقل تقليص هذه المشاكل وتخفيضها إلى أدنى مستوى.²⁶

ومن هذا المنطلق نرى ان تركيا تسعى إلى ان تكون قوة إقليمية في المنطقة، من خلال: أولاً، تحقيق أهدافها الجيوبوليتيكية التي تحملها عقيدة "الوطن الأزرق"، ومن ثمة تصبح شرطي المنطقة الذي يسعى للمحافظة على الوضع الناشئ من خلال سياسة "صفر مشاكل مع الجيران".

2- الأدوات والوسائل المتاحة لتحقيق مشروع عقيدة "الوطن الأزرق"

لطالما كان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على استعداد تام لاستخدام القوة العسكرية كوسيلة للرد عندما تفشل الدبلوماسية في تحقيق مصلحة تركيا، لاسيما لما يتعلق الأمر بمنطقتها الاقتصادية الخالصة، الذي يرى أنها تمتد إلى مناطق معينة من شرق البحر الأبيض المتوسط. لقد أكدت تركيا مراراً أنها لن تتردد في استخدام القوة كوسيلة للردع ضد أي أعمال تعتبرها تعدياً على مياهها الإقليمية والمنطقة الاقتصادية الخالصة، وقد أدت هذه التصريحات إلى توترات مع دول الجوار وأثارت مخاوف الأطراف الدولية بسبب احتمالية التصعيد والصراع في المنطقة.

1.2- أدوات القوة الصلبة : نعرض لهذا الموضوع من خلال القوة الصلبة في المجالين العسكري والاقتصادي، حيث تولي لهما الدولة التركية اهتماماً بالغا.

1.1.2- المجال العسكري: وبما ان عقيدة "الوطن الأزرق" رؤية استراتيجية مبنية على منطق عسكري لا يمنع من استعمال القوة، جعل من الحكومة التركية تسعى وراء تنمية وتطوير المنظومة الدفاعية للجيش التركي من خلال الاعتماد على الصناعة المحلية بفضل سياسة الرئيس إردوغان، التي أفضت إلى تنويع المنظومة الدفاعية بطائرات "البيرقدار" وأسطول بحري قوي يسمح لتركيا باستخدام القوة الصلبة وقت الحاجة إليها.

في شهر فيفري 2021، وتحت عنوان "الوطن الأزرق 2021"، أطلق الجيش التركي مناوراته البحرية في كل من البحر الأبيض المتوسط وبحر إيجه، تزامناً مع تصاعد التوتر مع اليونان بسبب نشاطات التنقيب عن الغاز في شمال إيجه من طرف تركيا، وشاركت في المناورات القوات البرية والجوية وقوات الدرك باستخدام الذخيرة الحية، وبعثت تجاوز 87 سفينة حربية و 27 طائرة و 20 مروحية، منها مروحيات هجومية تابعة لقيادة القوات البرية، ومقاتلات "أف 16" تابعة للقوات الجوية، تم فيها تنفيذ ضربات بحرية وجوية لمركبات غير مأهولة، من أجل خلق بيئة حرب حقيقية،²⁷ وهذا ما يعتبر بمثابة رسالة تحذير إلى الدول الجارة، بان تركيا قد تلجأ في أي طارئ لاستعمال القوة الصلبة، خاصة إذا تعلق الأمر بمشروع عقيدة "الوطن الأزرق"، وهو الاسم الذي كان شعاراً للمناورات.

ففي شهر ماي 2022 قامت تركيا بإرسال غواصة "أوروك رايس" رفقة سفن حربية للقيام بالأبحاث والتنقيب عن الغاز، جنوب جزيرة كاستيلوريزو (ميس) الأمر الذي أغضب اليونان وجعلها تعترض على هذا السلوك، لكن أردوغان بقي مصرًا على عملية البحث والتنقيب في الجزيرة وقال في هذا الصدد "... انطلاقاً من أهمية الدفاع عن وطننا الأزرق، سنواصل حماية حقوقنا ومصالحنا في بحارنا بإرادة قوية، وإيمان لا يتزعزع"، وأكد الرئيس التركي على أن القوات البحرية التركية في حالة تأهب واستعداد لردع الطامعين بحقوق تركيا.²⁸

كما اعترضت السفن الحربية لتركيا في فيفري 2019، سفينة تابعة لشركة " إيني " الإيطالية، التي كانت تستكشف حقول الغاز في مياه قبرص الإقليمية،²⁹ وبالرغم من الرفض الدولي لسلوك تركيا، إلا أنها واصلت عملية البحث عن النفط والغاز شرقي حوض المتوسط، مما يفسر لنا ان تركيا مستعدة فعلا لاستعمال القوة الصلبة، في جانبها العسكري عندما يتعلق الأمر بتعطيل مشروعها المتمثل في عقيدة "الوطن الأزرق".

2.1.2- المجال الاقتصادي: بالإضافة إلى العلاقات الاقتصادية الاستراتيجية التي تربط تركيا منذ تاريخ طويل، بحلفائها الغربيين التقليديين، كالولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، عملت تركيا على تطوير شبكة الاعتماد المتبادل مع دول أخرى كانت في السابق دول معادية للنظام السياسي التركي بزعامة حزب العدالة والتنمية.

أثبتت الواقع براغماتية النظام السياسي التركي، من خلال التحركات التركية عبر عدة قنوات لإعادة تطبيع العلاقات مع سوريا وإسرائيل ثم مصر والسعودية، فضلاً عن توجيه المدح في خطابات الرئيس التركي لبعض الأنظمة السياسية بشكل يتجاوز الدبلوماسية المعتادة بين الدول.³⁰ كما طورت انقره شبكة الاعتماد مع موسكو رغم ان الغرب ينظر إلى روسيا بنظرة الخصم، ويعمل على خنق عودتها إلى وضع القوة، ويتدخل في مجال نفوذها. ولا يخفى على أحد أن تركيا عضواً في حلف الناتو وتسعى للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي،³¹ إضافة إلى ذلك فهي حليف استراتيجي تقليدي للولايات المتحدة الأمريكية، مما يجعل من هذه المعادلة صعبة الفهم ولا نجد لها تفسيراً إلا بكون تركيا فهمت جيداً لعبة الغرب، وأصبحت تسعى للحصول على استقلال ذاتي استراتيجي عن الغرب، وتبحث عن أدوار إقليمية، وعالمية في منطقة الشرق الأوسط، وكلاعب مستقل في الشؤون العالمية.

2.2- أدوات القوة الناعمة: يرى جوزيف ناي (Joseph Nye) انه من الضروري الاهتمام بالأبعاد الفكرية، والثقافية، وتبسيطهما بشكل يتوافق مع التوظيف الواقعي، وظهرت هذه الاهتمامات في كتابات ناي مع روبرت كيوهين (Robert Keohin) في منتصف القرن العشرين، مواكبة لبروز فاعلين جدد من غير الدول، ولتزايد الاعتماد المتبادل وشبكاته في مختلف المجالات لاسيما منها الاقتصادية التي تصاعدت أهميتها في العلاقات الدولية، ويميز ناي بين القوة الناعمة وغيرها من أشكال القوة. بالنسبة له الدول التي تملك القوة

الناعمة هي الدول القادرة على تحقيق أهدافها المرجوة بالاعتماد على جاذبية (ATTRACTIVENESS) الدول الأخرى، باستعمال ثقافتها، ومبادئها وقيمتها، وسياساتها، سواء عن طريق الاستمالة، أو بالإقناع دون الاستعانة بالأدوات المادية، بما ينشئ صورة ذهنية إيجابية عن الدولة المعنية على نحو يخلق تعاطفا معها ومع سياساتها وأهدافها.³²

وفي هذا السياق، أسس أحمد داود أوغلو وزير الخارجية السابق ثم رئيس الوزراء لاحقا، البيئة العقائدية والأيدولوجية لتركيا وفقا لعقيدته، حيث كان أحد أبرز السياسيين الأيديولوجيين الرئيسيين في السنوات الأولى من حكم حزب العدالة والتنمية، وظهرت من خلال كتابه الموسوم بـ "العمق الاستراتيجي"، الذي ترجم إلى العديد من اللغات. في كتابه هذا، اظهر أحمد داود أوغلو نيته في استرجاع أمجاد الإمبراطورية العثمانية، ورأى ان من حق تركيا العودة الى ماضيها العثماني وموقعها الجغرافي وثقافتها، لتشكيل شرق أوسط جديد وعالم إسلامي جديد ومن ثمة تكون فيه القيادة لتركيا في النهاية.³³

ومما جاء أيضا في هذا المؤلف لأوغلو: "... من غير الممكن لتركيا التي ظهرت على الأرضية الجيوسياسية للإمبراطورية العثمانية، والتي كان لها نصيب الأسد من ميراثها، أن يقتصر مجال تخطيطها أو تفكيرها الدفاعي على حدودها القانونية فحسب"، ويواصل قائلا "يجب على تركيا ان تأخذ بعين الاعتبار كل العناصر الهامة التي تميزها عن العناصر الأخرى"³⁴

ومن هذا المنطلق عملت تركيا على التركيز على أدوات القوة الناعمة، المستمدة من البيئة العقائدية التي أسس لها داود أوغلو، من اجل الوصول أهداف مشروع عقيدة "الوطن الأزرق" التي تحمل في طياتها أبعاد جيوبوليتيكية، حيث توجت في الأخير بإنشاء قواعد عسكرية تركية في قطر والصومال.

قامت تركيا بإنشاء قاعدة عسكرية في الصومال كما ذكر آنفا، تبعد حوالي 2 كم عن مقديشو عاصمة الصومال، على مساحة قدرها 400 هكتار، تتوفر على ثلاثة مرافق مختلفة للتدريب، بالإضافة إلى مخازن للأسلحة والذخيرة، وتبلغ تكلفتها المالية 50 مليون دولار تقريبا.³⁵ وتملك تركيا أيضا قاعدة عسكرية في قطر تم افتتاحها عام 2016 أنفقت عليها حوالي 39 مليون دولار، قادرة على استقبال 3 آلاف جندي إضافة إلى قوات بحرية وجوية.³⁶ وللوهلة الأولى، يُمكن أن يُفهم أن الدافع الرئيسي لتركيا من التقارب التركي القطري هو المال، إلا أن الدولتين في الحقيقة تواجهان معضلات أمنية متشابهة، تتمثل حسبهما في دولة إيران، التي طالما كانت ولازالت خصمهما الإقليمي اللدود، بالإضافة إلى وجود روسيا المتنامي في الشرق الأوسط، وخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي، وكذلك كل من السعودية والإمارات الدولتان اللتان تتنافسان تركيا في العديد من المناطق،³⁷ هذا الواقع فرض على كل من تركيا وقطر تطوير علاقاتهما في مجال الدفاع والأمن دون تأثير احدهما عن الآخر.

كما استطاعت تركيا بزعامة الرئيس إردوغان ان توسع من نفوذها في القارة الإفريقية، وفي دولة الصومال على وجه الخصوص، التي دخلت في حرب أهلية سنة 1991 وأصبحت تصنف بكونها أكبر

"دولة فاشلة" في العالم. لقد بدأ التقارب الدبلوماسي بين الدولتين رسمياً في مؤتمر إسطنبول حول الصومال في مايو 2010 الذي جاء كجزء من اتفاقية جيبوتي، أما نقطة التحول الحقيقية التي تشير إلى الالتزام التركي تجاه الصومال فقد كانت خلال زيارة أردوغان للصومال صيف 2011، حيث قام مع عائلته وحاشيته المكونة من مختلف أعضاء مجلس الوزراء بزيارة مخيمات اللاجئين والمستشفيات ووقف على أثار الدمار الناجم عن الجفاف الشديد، ودعا آنذاك إلى ضرورة مساعدة الشعب الصومالي، الأمر الذي أثار المشاعر التركية وانتباه وسائل الإعلام، فتجندت الجماهير التركية والمنظمات غير الحكومية لجمع التبرعات المالية، من أجل إغاثة الشعب الصومالي، وكانت هذه الهبة التعاونية من طرف الشعب التركي لافتة للانتباه، حيث تعاملت الجماهير مع التدخل في الصومال مثلما تتعامل مع القضايا المحلية.

إضافة إلى ذلك دعمت تركيا المصالحة الوطنية والحفاظ على وحدة أراضي الصومال بالكامل، واستضافت مؤتمر إسطنبول الثاني المتعلق بالصومال بين آخر شهر ماي وبداية شهر جوان 2012، وعلى الرغم من أن الحدث لم يستجيب لطموحات وآمال الصوماليين في تحقيق التغيير المنشود، إلا أنه أعطى صورة جيدة عن تركيا لدى الصوماليين، حيث كان موقفها حيادي تجاه جميع الفصائل المعنية.³⁸ وتواصل هذا الزخم الإغاثي على عدة مستويات، منها التوقيع على اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتجاري، وفتح أبواب جامعات تركيا لآلاف الطلبة الصوماليين، عبر برنامج المنح الحكومية والمنح الخاصة في مجال التعليم.³⁹ مازالت أنقرة تسير على نهج أفكار ومخططات أحمد داوود أوغلو المطروحة في كتابه السابق الذكر، الذي أكد فيه على ضرورة استرجاع أمجاد الدولة العثمانية، والعمل على أن تكون تركيا دولة محورية وقوة إقليمية مؤثرة على الساحتين الإقليمية والدولية، وهو ما تم تأكيده على أرض الواقع من خلال عسكرة هذه السياسة عبر التدخل العسكري المباشر في بلدان عربية، والتلويح باستخدام القوة في دول أخرى مثل اليونان وقبرص.⁴⁰

3- تحديات تنفيذ استراتيجية "الوطن الأزرق"

تواجه استراتيجية عقيدة "الوطن الأزرق"، العديد من التحديات والرهانات في تطبيقها، ومن أبرزها:

1.3- الصراعات الجيوبوليتيكية في منطقة شرق المتوسط: يرى الكاتب التركي سوات إلهان (Suwat Ilhan) في كتابه "الحساسية الجيوبوليتيكية" (duyarlılık Jeopolitik) أن تركيا هي جزيرة العالم، باعتبارها محور لثلاثة قارات: آسيا وأوروبا وإفريقيا، وأن جميع الحضارات والأديان الكبيرة ظهرت وتطورت في نقطة تقاطع هذه القارات الثلاث.⁴¹

بعد ترسيم تركيا لحدودها مع ليبيا، قامت اليونان كذلك بترسيم حدودها البحرية مع مصر متجاهلة الحدود الموضوعية بين أنقرة والحكومة في طرابلس، مما زاد من حدة التوتر بين تركيا واليونان،⁴² ومن ناحية أخرى، يعتبر استمرار أنشطة حزب العمال الكردستاني الذي صنفته الحكومة التركية كمنظمة إرهابية، تهديداً لأمن واستقرار تركيا، خاصة وأن أكراد العراق تمكنوا من تأسيس إقليم كردستان المتمتع بالحكم الذاتي في

شمال العراق بدعم أمريكي، وتخشى تركيا أن يتعدى الأمر حدود العراق ليشمل الأكراد المتواجدين في تركيا وإيران وسوريا، تماشيا ومشروع كردستان الكبرى.

وبالإضافة إلى ذلك وفي سياق الدعم الأمريكي للأكراد كتبت "كوندوليزا رايس" وزيرة الخارجية الأمريكية في ولاية بوش الثانية مقالا شرحت فيه تفاصيل المشروع الأمريكي الخاص بالشرق الأوسط الكبير والذي سيعمل على تغيير الأوضاع الاقتصادية، والسياسية لـ 24 دولة، ممتدة من المغرب إلى الصين بما فيها تركيا، مما زاد الشك التركي حول الرغبة الأمريكية في دعمها للجماعات الإسلامية المتطرفة، والعرقية الانفصالية في منطقة الشرق الأوسط.⁴³

لذلك قد يؤدي تطبيق استراتيجية "الوطن الأزرق" إلى إثارة منافسة جيوسياسية مع الدول المجاورة، لا سيما اليونان وقبرص، اللتين لديهما أيضاً مطالب بحرية متنافسة في المنطقة، مما قد يؤدي إلى عدم الاستقرار الإقليمي وإلى المزيد من التوترات والصراعات مع دول أخرى في المنطقة.

2.3- الشرعية الدولية: يعتقد الكثيرون أن عقيدة "الوطن الأزرق"، مشروع يتجاهل الشرعية الدولية، مما قد يواجه ردود فعل دولية، خاصة من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، لأنهم يعتبرون أن الأفكار التي تحملها هذه العقيدة بمثابة تهديداً للاستقرار والأمن الإقليميين والدوليين.

أما من الجانب التركي، فالكاتب السياسي مصطفى أوزجان يقول في هذا السياق أنه: "يجب أن نتعلم قبرص كيف تتعايش مع هذه العقيدة لأنها أصبحت، سياسة دولة وهي استراتيجية طويلة الأجل".⁴⁴ أي أن عقيدة "الوطن الأزرق" أصبحت سياسة تنتهجها الدولة التركية بشكل رسمي، ويجب على الدول احترامها، والتعايش معها لاسيما الدول المجاورة والمعنية بشكل خاص مثل قبرص اليونانية، واليونان، ومصر. وفي الوقت نفسه أعربت الدول المجاورة في المنطقة عن مخاوفها بشأن هذه العقيدة، لاسيما فيما يتعلق بتأثيرها على الحدود البحرية والسيادة الإقليمية.

تحمل عقيدة "الوطن الأزرق" في طياتها قضايا خلافية تتعارض مع مزاعم اليونان وجمهورية قبرص، لا يوجد إجماع واضح على صحتها أو شرعيتها، لذلك فإن الحكومتان تتهم أنقرة بتجاهل السيادة اليونانية والقبرصية وكذلك القوانين الأساسية لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، هاته الاتفاقية التي وقعت عليها تركيا سنة 1982، إلا أنها بعد ذلك لم تصادق عليها تركيا ولم تعمل بأحكامها، الأمر الذي جلب إلى تركيا تهديدات بفرض عقوبات،⁴⁵ وزيادة العزلة الدبلوماسية من طرف الكيانات المشكلة للنظام الدولي والفاعلة فيه، وإلى حدوث توترات مع هاته الدول المجاورة مثل اليونان وقبرص ومصر، التي لديها المطالب نفسها بخصوص المناطق البحرية التي تطالب بها تركيا.

3.3- التكثيف من المجهودات الدبلوماسية: يتطلب تنفيذ استراتيجية "الوطن الأزرق"، التكثيف من الجهود الدبلوماسية من أجل تأمين مخاوف الدول المجاورة، لتكون استراتيجية مبنية على الثقة، وتعزيز التعاون الإقليمي.

على الرغم من هذه المخاوف، سعت تركيا إلى كسب الشرعية الدولية لعقيدة "الوطن الأزرق" بعدة طرق ومن خلال توظيف عدة وسائل، الأمر الذي أدى بها إلى الانخراط في عمليات تتضمن عدة جهود دبلوماسية من أجل تدعيم موقفها من خلال التفاوض على اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف مع الدول المجاورة لمعالجة القضايا البحرية، وفض النزاعات بطريقة سلمية وتعزيز التعاون الإقليمي.

لقد وقعت مؤخرا تركيا ومصر في عامي 2017 و2018 على اتفاقيتين مع قبرص لنقل الغاز الطبيعي من حقل أفروديت جنوب جزيرة قبرص،⁴⁶ كما أرسلت أنقرة في شهر مارس 2021 مذكرة دبلوماسية إلى اليونان والاتحاد الأوروبي وإسرائيل، تسعى فيها إلى الحصول على موافقة الدول المذكورة قبل الشروع في أي عمل في الجرف القاري التركي، وكان قبلها اجتماع إسطنبول في 25 جانفي 2021، سعت فيه تركيا إلى الدخول في حوار مع اليونان وقبرص، لإيجاد حلول سلمية للنزاعات، وقد دار النقاش في هذا الاجتماع حول ترسيم الجرف القاري من جانب أثينا لجزرها في بحر إيجه، فيما ناقشت أنقرة المناطق الاقتصادية الخالصة والمجال الجوي للبلدين.⁴⁷

بالإضافة إلى هذه الجهود الدبلوماسية، سعت تركيا أيضا إلى اكتساب الشرعية الدولية لعقيدة "الوطن الأزرق" من خلال التأكيد على مبدأ حرية البحار أو ما يعرف بـ "نظرية المال المباح".

حيث يرى أنصار هذه النظرية من بينهم "جوجنيها يم" بأن قاع البحر وباطنه يعد من الثروات القابلة للتمليك ووضع اليد عليها، ومن ثمة يصبح مالا مباحا يمكن لأية دولة أن تستولي على أي جزء منه وتخضعه لسيادتها وتستأثر به، وتشغله لحسابها ولصالح رعاياها بشرط عدم الإخلال بمبدأ أعالي البحار.⁴⁸ ومن هنا تستمد تركيا مبرراتها في حقها كدولة ساحلية في استكشاف واستغلال موارد الطاقة البحرية داخل مناطقها الاقتصادية الخالصة، كما تحتاج بأن مذهبها يتمشى والقانون الدولي، وأنها تسعى إلى تعزيز الاستقرار والأمن في المنطقة، إلا أن اكتساب الشرعية الدولية لعقيدة "الوطن الأزرق" لا يزال يمثل تحديا كبيرا لتركيا، وستحتاج إلى المزيد من الجهود الدبلوماسية، وإلى تعزيز الحوار والتعاون، وإظهار التزامها بالحلول السلمية للنزاعات، من أجل الحصول على اعتراف دولي لمفهومها الجيوبوليتيكي المتمثل في مشروع عقيدة "الوطن الأزرق".

4.3- خريطة اشبيليا: وضع معالمها سنة 2004 أستاذ الجغرافيا البحرية والبشرية في جامعة إشبيلية بإسبانيا، خوان لويس سواريز دي فيفير (JUAN LUIS SUAREZ DE VIVIER)، برفقة زميله خوان كارلوس رودريغز ماتئوس (CARLOS RODRIGUEZ MATEOS)، وتحمل الدراسة عنوان "أوروبا البحرية وتوسيع عضوية الاتحاد: آفاق جيوسياسية"،⁴⁹ وتتوافق مع وجهة نظر اليونان وقبرص، حيث تدعي الخريطة أن حدود اليونان (التي هي حدود الاتحاد الأوروبي) وجرفها القاري يبدأ من جزيرة "ميس" ويمتد جنوبا حتى منتصف البحر المتوسط، بما لا يبقى لتركيا متفسا سوى خليج أنطاليا، ورغم عدم رسمية الخريطة إلا أن

قبرص واليونان تتخذان منها وسيلة لتحديد إقليميهما البحرين شرق المتوسط، وعزل تركيا في شرقي المتوسط في مساحة صغيرة على خليج أنطاليا وما يحيط به.⁵⁰

رفضت تركيا الخريطة، واعتبرتها عمل أكاديمي من طرف واحد، لأن مساحة جزيرة "ميس" تبلغ 10 كيلومترات مربعة، ولا تبعد سوى كيلومترين عن حدودها البرية كما ذكر آنفا، فيما تبعد عن بر اليونان الرئيسي بنحو 580 كيلومترا، واعتبرته أمرا يخالف المنطق والقوانين الدولية، فعلى حد قول البروفيسور هاكان قاران (HAKAN QARAN) مدير مركز التطبيقات والبحوث القانونية البحرية في جامعة أنقرة، لوكالة الأناضول، فإن "خريطة إشبيلية هي عمل أكاديمي من طرف واحد"، مؤكدا أن "تركيا تدافع عن جزرها الموجودة في البحار، التي تشهد وضعاً استثنائياً مثل بحر إيجه وشرقي المتوسط".⁵¹

نشر الاتحاد الأوروبي على موقعه في عام 2004، خريطة إشبيلية، لتشريع وكالة تابعة للاتحاد الأوروبي باستخدام هذه الخريطة،⁵² فوجه الأدميرال التركي سيم غوردينيز انتقادات لاذعة إلى الاتحاد الأوروبي خلال ندوة نظمها قيادة القوات البحرية التركية في أنقرة في 14 أكتوبر 2006، لتبني الخريطة المعنية دون مبرر قانوني. ودعا تركيا، التي لا تعترف باتفاقية مونتيغوباي، إلى أن تعمل على الدفاع عن إقليمها البحري، ثم أطلق اسم "الوطن الأزرق". لذلك يلاحظ أن المبدأ الأول لعقيدة "الوطن الأزرق" هو رفض المزاعم اليونانية والقبرصية في شرق البحر الأبيض المتوسط، وبالتالي رفض "خريطة إشبيلية" التي وافق عليها الاتحاد الأوروبي ضمناً.⁵³

صورت خريطة إشبيلية، التي نشرها الاتحاد الأوروبي على موقعه في عام 2004، بحر إيجه على أنه بحر مغلق وليس ممراً مائياً دولياً،⁵⁴ مما أدى إلى تكثيف البلدين لوجودهما العسكري في منطقة بحر إيجه، وإلى زيادة حجم التوترات بينهما، وأثارت الخريطة مخاوف حقيقية بشأن احتمال نشوب صراع عسكري بين البلدين. حيث ترى تركيا أن خريطة إشبيلية تعد ضربة موجعة لعقيدتها الخاصة بـ "الوطن الأزرق"، لذلك واصلت البقاء على موقفها على بحر إيجه ورفضت مزاعم اليونان والاتحاد الأوروبي، إلا أن خريطة إشبيلية زادت من تعقيد التحديات التي تواجهها تركيا في الحصول على اعتراف دولي بعقيدتها وتعزيز مفهومها الجيوبوليتيكي.

5.3 - القوى الكبرى: واجهت عقيدة "الوطن الأزرق"، معارضة كبيرة من طرف القوى الغربية الكبرى (بريطانيا وفرنسا وروسيا، والاتحاد الأوروبي)، التي رفضت تصرفات تركيا في المنطقة جملة وتفصيلاً، لا سيما فيما يتعلق بالحدود البحرية والسيادة الإقليمية، وقررت هذه القوى الوقوف ضدها، ونذكر منها:

1.5.3 - الاتحاد الأوروبي: على الرغم من أن تركيا لا تزال ملتزمة بهدف الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، إلا أن تركيز سياستها الخارجية قد تَحَوَّل عن هدف الانضمام إلى الكتلة الأوروبية، وذلك عقب الجمود المؤسسي والتوقعات غير المحققة والإحباطات المتراكمة التي لاقتها تركيا.

دعا الاتحاد الأوروبي تركيا إلى احترام القانون الدولي، واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ونصحها بأن تكف عن الأعمال التي بإمكانها أن تؤدي إلى تصعيد التوترات، وأعمال العنف وتقييد الاستقرار الإقليمي، كما صرح الاتحاد الأوروبي أنه يدعم اليونان وقبرص في نزاعهما مع تركيا حول الحدود البحرية وموارد الطاقة البحرية.⁵⁵

رداً على نشاطات تركيا في البحر المتوسط ضدّ أثينا، التي يراها الاتحاد الأوروبي غير قانونية، اتخذ الاتحاد الأوروبي خلال اجتماعه في بروكسل في ديسمبر 2020، عدداً من الإجراءات، بما في ذلك فرض عقوبات على الأفراد والكيانات المشاركة في أنشطة التنقيب التركية في المياه المتنازع عليها.⁵⁶

2.5.3- القوى الغربية الكبرى: حرصت الحكومة التركية على توخي الحذر، من خلال تبني استراتيجية صفر مشاكل مع الجيران، إلا أن المواجهة البحرية مع بعض حلفائها في الناتو كانت حتمية، كاليونان وفرنسا، الأمر الذي أدى إلى توتر العلاقات فيما بينها.⁵⁷ ونذكر فيما يلي الدول الغربية الكبرى التي تعترض على المشروع التركي المتمثل في عقيدة "الوطن الأزرق"، رغم تاريخ العلاقات الطويل الذي يربط هذه الدول بتركيا:

3.5.3- الولايات المتحدة الأمريكية: على الرغم من العلاقات الثنائية التاريخية بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، ومن دعم الولايات المتحدة لعملية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي من خلال إدارتها المتعاقبة، وكذلك من إقرار واشنطن بالمساهمة الإيجابية التي قدمتها أنقرة لعملية السلام من خلال دعم خطة الأمم المتحدة الخاصة بالنزاع التركي اليوناني، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تعترض على مطالب قبرص اليونانية، فهي ملتزمة بموقفها القائل بضرورة حل المشكلة بين الطرفين بطرق سلمية، مع صب تركيزها على متابعة أهداف سياسية مشتركة مع تركيا في مناطق أخرى، وهذا تراه أنقرة غير كاف، حيث تريد تركيا من الولايات المتحدة ممارسة ضغوط أكبر على الجانب القبرصي اليوناني الذي رفض خطة هيئة الأمم المتحدة للسلام، وفي المقابل لا يزال مسموحاً له بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.⁵⁸

4.5.3- فرنسا: تولي فرنسا أهمية قصوى لقبرص، وتعتبرها مجالا حيويًا لتواجد نفوذها وقوتها البحرية في شرق المتوسط، وما زالت تواصل توسيع التعاون البحري مع قبرص، حيث وقع الطرفان اتفاقاً لتوسيع القاعدة الفرنسية في ماري من أجل استيعاب سفن حربية أكبر، بالإضافة إلى أن شركة "توتال" الفرنسية هي بين ثلاث شركات كبرى، وقعت عقوداً مع جمهورية قبرص للتنقيب في مياهها، إلى جانب سفينة "إيني" الإيطالية و"إكسون موبيل" الأميركية، لذلك أدانت فرنسا التحركات التركية في منطقة شرق المتوسط، وأكدت على أن السلوك التركي يعد خرقاً لقواعد القانون الدولي، وطالب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون تركيا بوقف أعمال التنقيب عن الغاز.⁵⁹

5.5.3- بريطانيا: ضمت بريطانيا صوتها إلى فرنسا، لاعتبارات تتعلق بالعلاقات التاريخية القوية التي تربطها بالمنطقة، وعبرت عن مخاوفها بشأن المطالب البحرية التركية، ودعت إلى احترام القانون الدولي.

كما أكدت بريطانيا دعمها لليونان وقبرص اليونانية في نزاعاتهما مع تركيا حول الحدود البحرية وموارد الطاقة البحرية.⁶⁰

6.3- الأضرار الاقتصادية:

يحتاج مشروع عقيدة "الوطن الأزرق" إلى تطوير القدرات البحرية، الأمر الذي كلف الدولة التركية ضخ الكثير من الأموال في سبيل تطوير سفن عملاقة محلية الصنع، وفي المقابل قد لا تجني منها تركيا المنفعة المرجوة، خاصة وأن مشروعها المائي المتمثل في "الوطن الأزرق" مرفوض من طرف الدول المجاورة، والدول الكبرى.

إلى جانب العقوبات الأميركية التي فُرضت على الاقتصاد التركي، بسبب شراء تركيا لمنظومة الصواريخ اس 400 (S400) الروسية، والتي كانت لها تداعيات على الاقتصاد التركي بحيث ساهمت بشكل كبير في تهوي الليرة التركية، مما أثر على ثقة المجتمع والمستثمرين المحليين والأجانب في تركيا،⁶¹ تُذكر أيضا العقوبات الاقتصادية التي فرضها الاتحاد الأوروبي على الأفراد والكيانات المشاركة في أنشطة التنقيب التركية في المياه المتنازع عليها في شرق البحر المتوسط.

وهكذا وعلى الرغم من هذه التحديات المرفوعة بوجه مشروع "الوطن الأزرق"، والرهانات المطروحة بشأنه، ظلت أنقره صامدة أمام التهديد بالعقوبات وزيادة العزلة الدبلوماسية، وفي هذا الإطار صرح أحد الضباط الأتراك بأنهم "مستعدون، وبحزم كبير لحماية كل جزء من مساحة وطنهم الأزرق البالغ مساحته 462 ألف متر مربع".⁶²

خاتمة:

في الأخير يمكن أن نستنتج أن:

- عقيدة "الوطن الأزرق" تعكس إصرار تركيا المتزايد في منطقة شرق المتوسط، ورغبتها في تأمين وتدعيم مصالحها وقدراتها البحرية، وتعزيز مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية.
- عقيدة "الوطن الأزرق" من ناحية أيديولوجية غربية، تعتبر عقيدة عدائية، ترسم لتركيا صورة الدولة المعادية للغرب وغير ديموقراطية، دولة ذات قومية متطرفة، خاصة عندما تحاول تركيا تحويل هذه العقيدة الى استراتيجية قابلة للتنفيذ على أرض الواقع بمحاولة توظيف القوة العسكرية ضد الجيران.
- التطبيق الناجح لإستراتيجية "الوطن الأزرق" يتطلب موازنة دقيقة للمصالح التركية، التي تواجهها العديد من التحديات والرهانات التي تُلزم الدولة التركية على العمل على كسب المزيد من القوة بكل متغيراتها، وتكثيف الجهود الدبلوماسية، وإتباع النهج السلمي والتعاوني لحل النزاعات، وتعزيز الاستقرار الإقليمي وكسب الشرعية الدولية لهذه العقيدة، والتخفيف من حدة المعضلة الأمنية التي يمكن ان تتجر عنها في منطقة الشرق الأوسط.

- مؤسسي مشروع عقيدة "الوطن الأزرق" يريدون به ان تكون تركيا قوة بحرية قوية ومؤثرة في مناطق شرق البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود وبحر إيجه، ليتسنى لها حماية وجودها في هذه المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية.

الهوامش:

¹ - Ryan Gingeras , « Website: War On The Rocks, Blue Homeland: The Heated Politics Behind Turkey's New Maritime Strategy », Published On The Link: <https://bit.ly/3nyDIKv> on 02/06/2020, The Date Of Access To The Site 06/05/2023.

² - Evangelos Areteos. "Mavi Vatan and Forward DefenseThe Sinuous Journey of a Republican and Imperial Hybridization", diplomatic academy, Univercity of nicosia , p06.

³ - إيمان زواري، موقع "تي.آر.تي" عربي، "تغيير خرائط الوطن..تركيا والعودة إلى الوطن الأزرق"، نشر بتاريخ 2021/02/18 على الرابط: <http://bit.ly/3o45NJs> تاريخ تصفح الموقع 2023/04/11

⁴ - نبيل عبد الحي رضوان، "تطور الأسطول العثماني في ظل أبرز الحضارات البحرية للبحر المتوسط"، مجلة المؤرخ المصري، العدد 20، جويلية 1998، ص ص 235، 237، 238.

⁵ - Ryan gingeras, op.cit.

⁶ - إيمان زواري، مرجع سابق.

⁷ - Ryan Gingeras, op.cit.

⁸ - موقع الجزيرة، "خطة الأمم المتحدة لإعادة توحيد قبرص"، نشر بتاريخ 2004/4/1 على الموقع: <https://bit.ly/3pdixhC>، تاريخ الاطلاع عليه 2022/07/02.

⁹ - Aurélien Denizeau, "Mavi Vatan, the 'Blue Homeland': The Origins, Influences and Limits of an Ambitious Doctrine for Turkey", Études de l'Ifri, Ifri, April 2021, p06.

¹⁰ - Evangelos Areteos, op.cit.p 04.

¹¹ - داليا رشدي عرفات، "التوجه التركي للهيمنة الإقليمية والنهوض الدولي: رؤية تحليلية-تقييمية"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة القاهرة، المجلد السادس عشر، العدد الخامس عشر، جويلية 2022، ص ص 310-311.

¹² - موقع الميادين، "تركيا الجديدة و«الوطن الأزرق» .. إرهابات حرب عالمية؟"، نشر بتاريخ 2020/09/02 على الرابط: <http://bit.ly/40UJlBp> تاريخ تصفح الموقع: 2023/04/11.

¹³ - كريم محمد رجب الصباغ، "التقسيم العادل لحقول النفط والغاز الطبيعي في منطقة شرق البحر المتوسط"، مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة دمياط، العدد الثالث، جانفي 2021، ص 508.

¹⁴ - موقع وكالة الأناضول، "تركيا تستمد قوتها من القانون الدولي في توازنات الطاقة بالبحر المتوسط"، نشر بتاريخ 2020/07/23 على الرابط: <https://bit.ly/3BoLc6d>، تاريخ الاطلاع على الموقع 2023/05/14.

- ¹⁵ - إبراهيم العبلي، موقع الجزيرة، "استدعاء للتاريخ... ما قصة جزر إيجة التي تشكل عنصر توتر مستمر بين تركيا واليونان؟"، نشر بتاريخ 2022/09/20 على الرابط: <https://bit.ly/4387eWH>، تاريخ تصفح الموقع 2023/05/19.
- ¹⁶ - وليد محمود احمد، "النزاع التركي اليوناني على بحر إيجة في ضوء القانون الدولي للبحار"، مجلة دراسات إقليمية، السنة الرابعة، العدد السابع، جانفي 2007، د ص.
- ¹⁷ - نبيل عبد الحي رضوان، مرجع سابق، ص 238.
- ¹⁸ - إبراهيم العبلي، مرجع سابق.
- ¹⁹ - المرجع نفسه.
- ²⁰ - مي سامي المرشد، الدور الإقليمي لتركيا تجاه الشرق الأوسط 2002-2016، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاقتصادية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا. 2017، ص 37.
- ²¹ - كوكسل يلدرم، موقع الأناضول أنقرة، "تركيا 2022.. عام الصناعات الدفاعية بامتياز (تقرير)"، نشر بتاريخ 2022/12/30 على الرابط: <http://bit.ly/3YQX36R> تاريخ الاطلاع عليه 2023/02/12.
- ²² - إيمان زواري، مرجع سابق.
- ²³ - Ryan Gingeras, op.cit.
- ²⁴ - كمال الدين شيخ محمد عرب، موقع الجزيرة، "القاعدة العسكرية التركية بالصومال وتأثيراتها على اللاعبين الإقليميين"، نشر على الرابط: <https://bit.ly/3O1Fsae> تاريخ تصفح الموقع 2023/05/11.
- ²⁵ - موقع الميادين، مرجع سابق.
- ²⁶ - يُنظر: الموقع الرسمي لوزارة الخارجية التركية، "سياسة صفر مشاكل"، نشر على الرابط: <https://bit.ly/3obzLMm>، تاريخ تصفح الموقع 2023/05/13.
- ²⁷ - زاهر البليك، موقع الجزيرة، "الوطن الأزرق 2021 ... اختبار لأسلحة تركية ورسالة لأثينا في إيجة والمتوسط"، نشر بتاريخ 2022/02/25 على الرابط: <https://bit.ly/42wzwtK>، تاريخ الاطلاع 2023/05/07.
- ²⁸ - إيمان زواري، مرجع سابق.
- ²⁹ - ياسمين أحمد صالح، "النزاع بين قبرص وتركيا حول الطاقة وتداعيات هذه الأزمة"، المجلة الجنائية القومية، المجلد الثالث والستون، العدد الثالث، نوفمبر 2020، ص 132.
- ³⁰ - مایسة خليل حسن، المركز الديمقراطي العربي، "العلاقات المصرية - التركية 2014 - 2023: المحددات والأبعاد"، نشر في 2023/04/10 على الرابط: <https://democraticac.de/?p=89288> تاريخ تصفح الموقع: 2023/05/20.
- ³¹ - موقع ترك برس، "مودرن دبلوماسي: لماذا تتحاشى أنقرة وموسكو الدخول في صدام مفتوح"، نشر بتاريخ: 17/08/2021 على الموقع: <https://bit.ly/3VSUZLr>، تاريخ تصفح الموقع 2023/05/06.

³²- على جلا معوض، "مراجعة مفهوم القوة الناعمة: خصوصية السياق الشرق أوسطي"، مداخلة من أعمال المؤتمر العربي التركي الأول للعلوم الاجتماعية بعنوان "الثقافة ودراسات الشرق الأوسط"، معهد التفكير الاستراتيجي (SDE)، انقره، 2012، ص 24.

³³- Evangelos Areteos, op.cit.p.04.

³⁴- موقع الميادين، مرجع سابق.

³⁵- كمال الدين شيخ محمد عرب، مرجع سابق.

³⁶- موقع "بي.بي.سي نيوز" عربي، "القواعد العسكرية التركية في الخارج ومهامها"، نشر بتاريخ 2019/08/18 على الرابط <https://bit.ly/3Bh1Cxq> تاريخ تصفح الموقع 2023/05/11.

³⁷- متين غوركمان، موقع ترك برس، "ما سرّ التقارب التركي القطري؟"، نشر بتاريخ 2017/03/15 على الرابط: <https://bit.ly/42uAtmv> تاريخ تصفح الموقع 2023/05/11

38 -federico donelli, "turkey's presence insomalia: a humanitarian approach", in Antonello Lamanna, **the depth of turkish geopolitics in the outside life of akp. From europe to the extended neighborhood**, universita per stranieri di perugia, 2014 , p p 35,42,43

³⁹- كمال الدين شيخ محمد عرب، مرجع سابق.

⁴⁰- موقع الميادين، مرجع سابق.

⁴¹- أمينة مصطفى دلة، "الجيوپوليتيكية التركية: الحتمية الجغرافية وسؤال الهوية"، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، نشر بتاريخ 2016/12/27، على الرابط: <https://bit.ly/3PThqyI> تاريخ تصفح الموقع 2023/09/24، ص 3.

⁴²- yelda ongun, **turkey in an increasingly complex eastern mediterranean: how turkey can defend its interests and alleviate its isolation in the region**, konrad-adenauer-stiftung ,turkey, p32.

⁴³- أمينة مصطفى دلة، مرجع سابق، ص 10.

⁴⁴- Evangelos Areteos, op.cit, p15.

⁴⁵- Ryan gingeras. Op.cit.

⁴⁶- ياسمين أحمد صالح، مرجع سابق، ص 129.

⁴⁷- موقع مونت كارلو الدولية MCD، "جولة مفاوضات جديدة بين تركيا واليونان في أثينا حول النزاع في البحر المتوسط"، نشر بتاريخ 2021/03/16 على الرابط: <https://bit.ly/42RyAAq> تاريخ الاطلاع على الموقع 2023/05/12

⁴⁸- كريم محمد رجب الصباغ، مرجع سابق، ص 501.

⁴⁹- موقع ترك برس، "محور خلاف بين تركيا واليونان... كيف ظهرت «خريطة إشبيلية» وما وضعها القانوني؟"، نشر بتاريخ 2020/09/24 على الرابط: <https://bit.ly/3Mld9Cd> تاريخ الاطلاع على الموقع 2023/05/12

⁵⁰ -موقع الجزيرة، "تعرف على «خريطة إشبيلية» ... محور الصراع بين تركيا واليونان حول شرق المتوسط"، نشر بتاريخ على الرابط: <https://bit.ly/42vuGgI> تاريخ الاطلاع على الموقع 2022/06/30.

⁵¹ - المرجع نفسه.

⁵² -موقع ترك برس، مرجع سابق.

⁵³ - Aurélien DENIZEAU.op.cit.pp 07-08.

⁵⁴ -موقع ترك برس، مرجع سابق.

⁵⁵ -انجي مجدي، موقع "اندبندت" Independent عربية، "تقرير «شديد اللهجة» يعلق مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي"، نشر بتاريخ 2021/05/21 على الرابط: <https://bit.ly/41xfP4a>، تاريخ الاطلاع على الموقع 2023/50/15.

⁵⁶ -موقع dw "دي. دابل يو"، "اتفاق في القمة الأوروبية على فرض عقوبات على أنقرة"، نشر بتاريخ 2020/12/11 على الرابط: <https://bit.ly/3BkDlGK>، تاريخ الاطلاع على الموقع 2023/50/15.

⁵⁷ -إيمان زواري، مرجع سابق.

⁵⁸ -bulent aliriza, bulent aras, u.s.-turkish relations a review at the beginning of the third decade of the post-cold war era, center for stratigic research, washington, november 2012, p18

⁵⁹ -انجي مجدي، موقع عربية "اندبندت" Independent، "فرنسا تبعث رسالة جديدة إلى تركيا شرق المتوسط"، نشر بتاريخ 2021/11/10 على الرابط: <https://bit.ly/3IQxf5l> تاريخ تصفح الموقع 2023/05/20.

⁶⁰ - موقع "سي.ان.بي.سي" cnbc عربية، "وزير الخارجية البريطاني: نشعر بالقلق من اعتزام تركيا التنقيب عن النفط قبالة قبرص"، نشر بتاريخ 2019/05/09 على الرابط: <https://2u.pw/MVf0XIV> تاريخ تصفح الموقع 2023/07/25.

⁶¹ - موقع سكاي نيوز عربية، "العقوبات الأميركية على تركيا.. خطوة أولى في طريق الردع"، نشر بتاريخ 2020/12/13 على الرابط: <https://bit.ly/44ZiFl4>، أبوظبي، تاريخ الاطلاع على الموقع 2023/05/13.

⁶² - Ryan Gingeras, op.cit.